المجتمع المدني و اقتصاد المعرفة في الوطن العربي قراءة في الدور

بلحاج زهرة، تخصص: اتصال وتنمية [علوم سياسية]
موساوي حليمة، تخصص: سياسات عامة [علوم سياسية]

الملخص:

من خلال هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على المجتمع المدني و دوره في بناء اقتصاد المعرفة ، من خلال ما يلعبه المجتمع المدني في حياة الفرد بالمجتمع ،و بالخصوص في النظم الديمقراطية ،وهذا لما له من حريات يتمتع بها في القيام بنشاطاته في هذه النظم وفي شتى المجالات وبالخصوص في المجال الاقتصادي والذي يمس الفرد في المجتمع على غرار الدول العربية التي نجد فيها المجتمع المدني دوره محدود نوعا ما.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني، اقتصاد ،المجتمع، اقتصاد المعرفة

وفي هذا الإطار مداخلتي ستحاول دراسة العناصر التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني.

المحور الثاني:التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة.

المحور الثالث :المجتمع المدني ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي.

مقدمة:

نظرا للتطور الذي يشهده العالم في مختلف المجالات نجد بأن كل دول العالم سعت جاهدة لمواكبته، وهذا لأجل تقمص مكانة هامة بين الدول ، هذا و بالإضافة إلى هذا التطور صاحبه ظهور عدة مصطلحات من بينها العولمة ،والمجتمع المدني ،مجتمع المعلومات ،اقتصاد المعرفة... وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بالتطور الحاصل في العالم

وفي هذه الدراسة سنحاول التركيز على المجتمع المدني كأساس لبناء حكم راشد و اقتصاد المعرفة الذي يساهم في تحقيق تنمية الاقتصاد لأي دولة على اعتبار المجتمع المدني يعمل على نشر التنمية والدفاع على حقوق الإنسان و التأثير على الرأي العام ... ويشكل مناخا ملائما لبناء المعرفة وبالتالي دوره مؤثر وفعال لتحقيق التنمية و مواكبة التقنيات الحديثة

الإشكالية: ما مدى مساهمة منظمات المجتمع المدني في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي؟

وفي هذا الإطار مداخلتي ستحاول دراسة العناصر التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني

أولا: ظهور وتطور المجتمع المدني

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني

ثالثا: الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني

المحور الثاني: التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة

ثانيا : خصائص اقتصاد المعرفة

ثالثا:أهمية اقتصاد المعرفة

المحور الثالث: المجتمع المدني و دوره في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

أولا: الدور الإيجابي للمجتمع المدني و اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

ثانيا :الإعلام كوسيط يساعد المجتمع المدني في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول المجتمع المدني

أولا :ظهور وتطور المجتمع المدني

المجتمع المدني مفهوم يستخدم في إفرع العلاقة الدولة مع المجتمع المدني، ولما كان المفهوم يشير إلى توصيف العلاقة بين المجتمع المني و الدولة فلقد تباينت محاولات تنظير تلك العلاقة بين المجتمع المدني والدولة ،حيث ذهب منظرو العقد الإجتماعي إلى انفصال المجتمع المدني عن الدولة ، بينما ذهب الفيلسوف الألماني هيجل إلى القول بعلاقة التكامل بينهما لعدم قدرة المجتمع المدني على العمل بفاعلية في غياب دولة تقوم بتقسيم العمل و توزيع الوظائف، وكارل ماركس التقط فكرة هيجل وقام بتطويرها بنظريته عن الدولة كمرحلة وسيطة ينتهي معها المجتمع المدني والمجتمع البورجوازي ، مع بداية القرن العشرين ،اكتسب مفهوم المجتمع المدني بعدا حركيا على يد الإيطالي انطونيو غرامشي من خلال التفريق بين المجتمع المدني و المجتمع السياسي ، وتصوره حول المثقف العضوي ، وضرورة فرض هيمنة المجتمع المدني في مقابل سيطرة المجتمع السياسي ، و اعتباره من تلك الزاوية المجتمع المدني بنقاباته و أحزابه مجالا للصراع الطبقي بأنهاء سيطرة الدولة المجتمع السياسي،

فاعلية لمجتمع المدني تختلف باختلاف الأنظمة السياسية التي يعمل في إطارها ، حيث يبرز دوره في النظم الديمقراطية الغربية في ظل وجود مؤسسات متبلورة ،و يضطلع ببعض وظائف السلطة التي لا تستطيع أدائها بحكم تعقد الحياة المعاصرة و تزايد الأعباء الاقتصادية، أما في أوروبا الشرقية فلقد طرح المجتمع المدني نفسه في مواجهة السلطة بقصد إنهاء الأنظمة الشيوعية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي ، وذلك في إطار الحركات الاجتماعية التي تعمل تحت شعار [مجتمع مدني أكثر دولة أقل]

ومع التطور الثقافي و الاتصالي ك أحد أبرز مظاهر العولمة، و رواج الديمقراطية و حقوق الإنسان و انتقالها من نطاق العالم الأول إلى ما كان يعرف باسم العالمين الثاني والثالث، بدأ الحديث عن عولمة المجتمع المدني في إشارة إلى وجود مجموعة من القيم و الممارسات المشتركة ذات الصلة [١]

وفيما يخص بعض التفسيرات الإسلامية لمفهوم المجتمع المدني فأنها تتعامل معه من منطلق أنه دخيل أفرزته البيئة الثقافية الغربية ، في حين تذهب تفسيرات أخرى إلى أن المجتمع المدني جذوره موجودة في عهد النبوة كما يوجد في نص صحيفة المدينة التي آخت بين المسلمين و أصحاب الملل الأخرى [٢]

ثانيا: مفهوم المجتمع المدني

المجتمع المدني مفهوم مركب من مصطلحين الأول المجتمع ينعقد الاتفاق من حوله، والثاني المدني يثير جدلا كبرا حيث أن المدنية كمفهوم يكتنفه الغموض وتتعدد معانيه و تختلط دلالاته، فالمدني نقيض الديني والعسكري

١. المجتمع La Societé:

هو هيئة اجتماعية معقدة يكون تنظيمها الداخلي عبارة عن مجموعة روابط و علاقات اقتصادية و اجتماعية و عائلية و فكرية متنوعة

البر وفيسور هوبهوس يعرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد تقطن على بقعة جغرافية محددة من الناحية السياسية و معترف بها ولها مجموعة من العادات والتقاليد و المقاييس و القيم والأحكام الاجتماعية و الأهداف المشتركة المتبادلة التي أساسها الدين واللغة و التاريخ والعنصر

وهناك من عرف المجتمع بأنه جميع العلاقات بين الأفراد و هم في حالة تفاعل مع منظمات و جمعيات لها أحكام و أسس معينة [٣]

ويعرف المجتمع بأنه" مجموعة هياكل و مؤسسات ترتب العلاقات بين الأفراد و يعني على النحو المادي والمزاملة المستمرة للأفراد الذين تحكم تفاعلاتهم ثقافة واضحة و هيكل مؤسسي، إن الإشارة إلى المجتمع في التحليل السياسي هي غالبا إشارة إلى سكان دولة أمة تعد في مصطلحات أوسع من مصطلحات العلاقات السياسية التي تكون الدولة نفسها...

يعرف T.Elliot المجتمع بأنه" جماعة من الناس يتعاونون لقضاء مجموعة من المصالح الكبرى التي تتضمن حفظ الذات أو النوع"

و يعرفه بيسانز Biesanz بأنه " تنظيم العلاقات الاجتماعية لمجموعة من الناس و يسهمون في ثقافة مشتركة و يشاركون بعضهم البعض في مجموعة من الأحاسيس أو المشاعر المشتركة"

ويعرفه جورج سيمل G.Simmlبأنه " تفاعل بين الأفراد، كما ينشأ التفاعل دائما نتيجة أصداء معينة أو من أجل مجموعة من الأهداف المحددة"

ماكيفر Maciver وبيج page " بأنه نسق من العادات والإجراءات و السلطة والتعاون المتبادل ، ويتكون ن تجمعات أنماط عديدة من ضوابط السلوك الإنساني والحريات ، ولذا يطلق على هذا التنظيم المعقد الدائم التغير مصطلح مجتمع فهو أيضا نسيج العلاقات الإجتماعية الذي يتغير بصورة مستمرة"

ويمكننا تعريف المجتمع بأنه مجموعة من البشر مبني وجودها على إقليم من الأرض على أنساق اجتماعية مختلفة مثل: النسق الثقافي و نسق المعايير الإجتماعية ونسق الأدوار و المكانات الاجتماعية و نسق العلاقة الاجتماعية والتقسيم الطبيعي للعمل ،كما تتحكم فيه أنظمة اجتماعية تنظم العلاقات بين الأفراد ، وهي النظام السياسي و الاقتصادي ولأسري والديني وغيرها... ويخضع لظاهرة القيادة و الأتباع و يميل الأفراد طبيعيا إلى الرغبة في العيش معا ، تشد أفراده وجماعاته علاقات الدم و المجاورة و المواطنة و الانتماءات المختلفة [٤]

والمجتمع عبارة عن وحدة واحدة تتكون من ٤ عناصر غير قابلة للتجزئة إن فقد عنصرا من هذه العناصر فقد المجتمع مفهومه كمجتمع و تحول إلى المفهوم الرأسمالي المغلوط للمجتمع، فالمجتمع عبارة عن أناس و أفكار و مشاعر و أنظمة ، هذه هي عناصر التكوين الأساسية التي تكون لمجتمع فالناس هم النواة والأفكار والمشاعر هي الرابط الذي يربط الناس ، ولذلك لابد من أنظمة تحدد هذه العلاقات والتي تقوم على أساس المصلحة بين الناس ويتميز المجتمع المثالي المتماسك عن المجتمعات الأخرى بارتباط المصلحة بالمشاعر و الأفكار و التي يكون أساسها الفكر التي تبنى عليها مما ميزها مثلا عن علاقة المصلحة في المجتمع الرأسمالي الذي يخلو من المشاعر في علاقاته الاجتماعية ، أو قد تبدو مشاعره مشاعر مزيفة فردية.

والمجتمع بدوره جزء من صيغة عامة للحياة وهذه الصيغة لها أرضية خاصة بها، ويوجد المجتمع الفكري الكامل حين يكتسب الصيغة الأرضية معا ،حين يحصل على النبتة والتربة كليهما، [٥]

قد يطلق هذا المصطلح على" ناد " أو على جماعة ثقافية صغيرة، و قد كان في وقت من الأوقات يطلق على" المجتمع الراقي"،النخبة الاجتماعية،و و إذا كتب بحرف "S" كبير [Society] فأنه يعني الشبكة المعقدة للعلاقات التي تعيش ضمنها الغالبية العظمى من البشرية، ويمكن أن يشمل النساك و"المتخلفين" [٦]

مجتمع: يقصد به جماعة نظام اجتماعي يشتمل على كل الأعمال و المسالك الضرورية لوجوده

المجتمع جماعة الناس لهم ثقافة مشتركة متميزة تحتل حيزا إقليميا محددا و تتمتع بشعور الوحدة ، وتنظر إلى ذاتها ككيان متميز والمجتمع يعتبر نموذجا خاصا لجماعة تتميز بنسق اجتماعي شامل ينطوي على جميع الحاجات الإنسانية [٧]

٢. المجتمع المدني: كثيرة هي تعريفاته نذكر منها:

انطلقت هذه الكلمة مع أرسطو و راجت عند المنظرين السياسيين الغربيين حتى القرن الثامن عشر بمعنى مجتمع المواطنين الذي لا تربطهم علاقة التزام بعائلات أو عشائر سياسية، فصل هيجل المجتمع المدني عن الدولة و تبعه في هذه الخطوة الماركسيين الذين رأوا في المجتمع المدني طرفا مختلف عن الدولة مناقضا لها في توجهاته السياسية، واليوم المجتمع المدني يعني طوباويا جميع القوى الشعبية و البورجوازية التي لا تجد في الدولة الراهنة الحريات و تنفتح الطاقات التي تصبو إليها فالمجتمع المدني مناهض و معارض للدولة التي يتهمها بالهرم والتحجر [٨]

عرف بأنه:" هو وحدة مستقلة و مميزة عن المجتمع السياسي، أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي، و إنما يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته، و أكد هيجل معنى المفهوم بأنه نسق العلاقات الاجتماعية المتبادلة ، وبدأ مفهوم المجتمع المدني منذ عام ١٨٤٠م عندما كتب ماركس نقده لفلسفة هيجل للقانون "[٩]

وفي تعريف آخر:"هو وحدة مستقلة و مميزة عن المجتمع السياسي ،أي أنه لا يخضع لتأثير النظام السياسي أو الطبيعي ،و إنما هو يمثل مجموعة قوى تميل عندما تحقق تطورا بعد ذلك إلى إخضاع المجتمع السياسي ذاته "[١٠]

أيضا:"هو مفهوم موروث عن القرن الثامن عشر يسمح بالتفكير ضمن مسار فلسفي يؤيد الحقوق الأساسية للإنسان البشري،في ما يتجاوز الأفراد ،وفي ما يعارض اجتماعيا،الدولة. إذا يتمفصل هذا المفهوم في نظام تناقض مزدوج:الكلية مقابل الأجزاء التي تؤلفها [الطبقات الإجتماعية ،الفئات الاجتماعية المهنية أو الديمغرافية]، و الأهداف الإقتصادية و الاجتماعية مقابـــــل الأهداف السياسية. وفي خطاب معاصر، للمجتمع المدني ممثلوه الذي يختلفون عن محترفي السياسة ،لا بل حتى الذين ينافسونهم "[١١]

و ينصرف معنى المجتمع المدني عمليا للأشخاص و المنظمات التي لا تستند إلى مبدأ الربحية ، وتنتهج الوسائل السلمية ،وتتصرف بصورة مستقلة عن السلطات الرسمية ،وتنأى بنفسها عن مناصرة المصالح التجارية و الأحزاب السياسية و الأجندات الدينية ، وتستند إلى القيم العالمية لحقوق الإنسان و القيم الديمقراطية ،واحترام القانون الدولي ،و تسعى إلى حشد الرأي العام و إلى مناصرة و احترام وتطبيق القضايا التي تهمها ،كقضايا الحريات العامة،وحقوق الإنسان ،وتكافؤ الفرص الإجتماعية للجميع ،والمساواة،ومعايير العمل،والتنوع الثقافي ، وتحسين نوعية العيش ،و نظافة البيئة و حماية الطبيعة ،ومشاركة المواطنين بالحياة السياسية. فهذا التعريف يطرح مفهوم المجتمع المدني بوصفه مستقلا عن الحكومة و ملتزما بالمبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان.كما يعني هذا المجتمع مجموع المنظمات السياسية و الثقافية والدينية و الاقتصادية لها إدارة حرة،تمارس نشاطاتها باستقلال عن مؤسسات الدولة و تستخدم نفوذها الفردي و الجماعي لقيام الدولة بالتزاماتها.[١٢]

وجاء تعريفه على نحو إجرائي ،كما اتفق على ذلك في الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام ١٩٩٢ بعنوان المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية ،بأنه جملة المؤسسات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تعمل في استقلال نسبي عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها:أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني [الأحزاب السياسية،النقابات، الجمعيات...] وليس المقصود بالمجتمع المدني إيجاد معارضة سياسية في مواجهة الدولة ،إذ أن فاعلية المجتمع المدني بكل مكوناته تنطوي على أهداف أوسع و أعمق من مجرد المعارضة:أنها المشاركة بمعناها الواسع- سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا – أي بالتحديد فأن وظيفة المجتمع المدني هي وظيفة تسيرية شاملة في المجتمع ككل، وليس بالضرورة أن يكون هناك عداء أو تناقض بين الدولة والمجتمع المدني، ومن ثم الحفاظ على استقلالية المجتمع المدني[١٣]

المجتمع المدني في تعريف بعض المفكرين نجد :

مارتن شو Martin Shaw:يعرفه بأنه تلك المؤسسات التي تنتظم داخل المجتمع و يكون دورها خارج الدولة كجهاز للحكم و يتضمن المؤسسات التقليدية ،كدور العبادة و الأحزاب و الاتحادات و النقابات و غيرها و كذلك عناصر و مؤسسات حديثة كوسائل الإعلام و الصحافة و الحركات الاجتماعية

لاري ديموند larry diamond يري بأنه ما يميز المجتمع المدني ليس استقلاليته عن الدولة فقط و إنما عن المجتمع السياسي أيضا و هو ما يعني في جوهره النظام الحزبي ، وفي ذلك يقول " إن شبكات التنظيمات في المجتمع المدني يمكن أن تشكل تحالفات مع الأحزاب ، ولكن إذا ما هيمنت عليها الأحزاب فأنها تفقد بالتاي معظم قدراتها على أن تقوم بأداء الوظائف الفريدة في التوسط و تعزيز بناء الديمقراطية

ريموند هينيبوش raymond A.Hinnebusch المجتمع المدني هو شبكة الاتحادات الطوعية التكوين و التي تبدو مستقلة عن الدولة و الجماعات الأولية ،ولكنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية و تشكل منطقة عازلة بين الدولة و المجتمع ،فأنها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها [١٤]

و التعريف المعمول به في مركز المجتمع المدني في جامعة لندن للإقتصاد يشير إلى أن " المجتمع المدني يكون في مجال العمل الطوعي الجماعي الذي يرتكز على مصالح و أهداف و قيم مشتركة، ومن الناحية نظرية فأن الأشكال المؤسسة للمجتمع المدني تختلف عن الأشكال السائدة في الدولة والأسرة و السوق ولكن من ناحية التطبيق ،فأن الحدود بين الدولة والمجتمع المدني و الأسرة والسوق يتسم بالتعقيد و التشويش وخاضعة للجدل ،وتتفاوت في مدى رسميتها و استقلالها وقوتها" [١٥]

ثالثا: الوظائف الأساسية لمنظمات المجتمع المدني

✓ وظيفة تجميع المصالح:حيث يتم من خلال مؤسسات المجتمع المدني بلورة مواقف جماعية من القضايا والتحديات التي تواجه أعضائها وتمكنهم من التحرك جماعيا لحل مشاكلهم و ضمان مصالحهم على أساس هذه المواقف الجماعية، وتمارس هذه الوظيفة بشكل أساسي من خلال النقابات العمالية و المهنية و الغرف التجارية و الصناعية و جماعات رجال الأعمال و سائر المنظمات الدفاعية من خلال هذه الوظيفة يتعلم الأعضاء كيفية بحث مشاكلهم و دراسة الأوضاع القائمة في المجتمع و تحديد كيفية الحفاظ على مصالحهم في مواجهة مصالح فئات أخرى، و صياغة مطالب محددة في صورة برامج تكشف عن وجود مطالب لديهم ويقومون بالتحرك بشكل متضامن لتلبيتها

✓ وظيفة حسم وحل الصراعات:إذ يقوم أعضاء التنظيم المدني بحل معظم النزاعات الداخلية بين أعضائه بصفة ودية دون الحاجة للجوء إلى أجهزة الدولة الرسمية، و عندما يكتسب

الأعضاء الخبرة الكافية لممارسته مع باقي مؤسسات المجتمع الأخرى بصورة سلمية و ودية ، و هذا من تعميق الممارسات الديمقراطية على أساس قاعدة التفاوض و القبول بالرأي و الرأي الآخر

- ✓ تحسين الأوضاع و زيادة الثروة:فهذه المؤسسات تتهيأ الفرصة لممارسة أنشطة مختلفة تؤدي إلى زيادة الدخل من داخل هذه المؤسسات مثل إقامة مشروعات صغيرة أو مشروعات تعاونية و مشروعات التأهيل و التدريب المهني و تنمية القدرات للحصول على فرص عمل مناسبة تؤدي إلى زيادة دخول الأعضاء
- ✓ فراز القيادات الجديدة
- ✓ إشاعة ثقافة مدنية ديمقراطية [١٦]

المحور الثاني:التأصيل النظري لاقتصاد المعرفة

أولا: مفهوم اقتصاد المعرفة.

١. تعريف اقتصاد المعرفة:

تتعدد تعاريف اقتصاد المعرفة نذكر منها:

يرى محمد غيطاس أن اقتصاد المعرفة يعني الانتقال من الاقتصاد القائم على الماديات إلى اقتصاد قائم على النقيض اللامادي المعلوماتي والمعرفي وأنه بينما كانت الملكية المادية من ثروات الأراضي والعقارات والمنقولات وما شابه هي السائدة في اقتصاد ما قبل المعلومات كانت الملكية الفكرية هي محور اقتصاد المعرفة، وأنه في الاقتصاد التقليدي تزداد قيمة المنتجات مع الندرة وقلة العرض .في حين يحدث العكس في اقتصاد المعرفة،حيث تزداد قيمة المنتج المعرفي كلما زاد وتوفر[١٧]

و يعرفه محمد دياب على أنه:"فرع جديد من العلوم الاقتصـــــــادية، ظهر في الآونة الأخيرة، و الذي يقوم على فهم جديد أكثر عمقا لدور المعرفة و رأس المال البشري في تطـــور الاقتصـــــــاد و تقدم المجتمع" ." [١٨]، كما يعرف بأنه " نمط اقتصادي متطور قائم على الاستخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة فيما يتعلق بتقنيات الإعلام والاتصال"[١٩]

وإن اقتصاد المعرفة هو "الاقتصاد الذي يكون للتطور المعرفي والإبداع العلمي الوزن الأكبر في نموه، ويقوم على تنمية الموارد البشرية [عمال المعرفة] علميا ومعرفيا كي تتمكن من التعامل مع التقنيات الحديثة والمتطورة، معتمدا على المعرفة التي يمتلكها العنصر البشري كمورد استثماري، وكسلعة إستراتيجية، وكخدمة وكمصدر للدخل القومي. [٢٠]

٢. التمييز بين توظيف مصطلحي" :اقتصاد المعرفة "و" الاقتصاد القائم على المعرفة":

- الاقتصاد المعرفي: هو ما يتعلق باقتصاديات عمليات المعرفة ذاتها، أي إنتاج وصناعة المعرفة وعمليات البحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف العملية المعرفية مثل تكاليف البحث والتطوير

أو تكاليف لإدارة الأعمال الاستشارة أو إعداد الخبراء وتدريبهم من جهة، وبين العائد أو الإيراد الناتج من هذه العملية باعتبارها عملية اقتصادية مجردة مثلها مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها من جهة أخرى.

- الاقتصاد القائم على المعرفة: ينصب إلى معنى أكثر اتساعا ورحابة بحيث تشمل في دلالتها حجم قطاعات المعرفة والمعلومات والاستثمارات داخل نسيج الاقتصاد، وكذلك مدى تغلغل المعرفة والتكنولوجيا في الأنشطة الإنتاجية.فالاقتصاد القائم على المعرفة يعتبر مرحلة متقدمة من الاقتصاد المعرفي، أي أنه يعتمد على تطبيق الاقتصاد المعرفي في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مثل التزاوج بين تكنولوجيا المعلومات مع قطاعات متعددة كالاتصالات مثل: [تشخيص الأمراض عن بعد، إجراء العمليات الجراحية عن بعد...الخ]، كلها تجعل الاقتصاد مبنيا على المعرفة والعلم، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من منجزات الثورة العلمية التكنولوجية وسخرتها في صناعات تولد لها معارف ومكتشفات جديدة وتقنيات متطورة قد وصلت إلى مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه مرحلة ما بعد الاقتصاد المعرفي، أما الدول التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب ونشر واستعمال وتخزين للمعرفة فهي مازالت في طور الاقتصاد المعرفي. [٢١]

ثانيا: خصائص اقتصاد المعرفة.

يتميز اقتصاد المعرفة بخصائص تجعله نمط اقتصاديا جديدا يعمل على تغيير الاقتصاد التقليدي و أسسه، ومن أهمها:

- ❖ المورد الأساسي و رأس المال الرئيسي فيه هو المعرفة التي تشكل أهم مصادر الثروة و السلطة
- ❖ العالمية: يعمل من خلال اقتصاد عالمي مفتوح ، بفضل التطورات التقنية الهائلة ، و يدفع نحو التكامل الاقتصادي العالمي
- ❖ التبعثر: إذ أتاحت التقنية الحديثة الإطلاع على المعرفة من قبل الجميع ، و بدأ احتكار الشركات الكبرى لها يتهاوى لصالح الأفراد
- ❖ الانفتاح: أصبح تعاون الشركات و حتى مع الأفراد لإنتاج المعرفة أمرا طبيعيا و مطلوبا،ضمن إطار شراكة تتخطى الحدود و العقلية المركزية الضيقة
- ❖ قوة عمل تتمتع بمهارات و خبرات عالية و قابلة للتطور بشكل مستمر ،وتعمل من خلال فريق عمل متكامل يستطيع كل فرد فيه في أي مرحلة أن يبدي ملاحظاته و اقتراحاته، ليس فقط بالنسبة إلى المرحلة التي يعمل بها و إنما للمراحل الأخرى أيضا [٢٢]

الجدول رقم ٠١: خصائص الاقتصاد المعرفي مقارنة بالاقتصاد التقليدي

الاقتصاد التقليدي :	الاقتصاد المعرفي :
ـ الاستثمار في رأس المال المادي.	ـ الاستثمار في رأس المال المعرفي.
ـ الاعتماد عل الجهد العضلي [الملموسات] بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي.	ـ الاعتماد على الجهد الفكري [اللاملموسات] بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي.
ـ استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها ـ غالباً ـ البير وقراطية السلطوية.	ـ ديناميكية الأسواق و التي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة.
ـ الميكنةMechanisation هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي.	ـ الرقمية Digitization هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي.
ـ يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل.	ـ يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية للأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم و التدريب المستمر.
ـ أنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة الاستخدام.	ـ أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده [المعرفة] بكثرة الاستخدام.
ـ خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد [تزايد التكاليف]، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد [ثبات التكاليف] مع الاستمرار في الاستخدام.	ـ خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد [تناقص التكاليف] مع الاستمرار في الاستخدام.
ـ العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار.	ـ العلاقات بين الإدارة و القوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذ ينتفي مبدأ التوظيف مدى الحياة.
ـ العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها و تصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة و توجهاتها الاقتصادية.	ـ العلاقة بين قطاعات الأعمال و الدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون.
ـ مقيد بزمان و مكان.	ـ ليس مقيداً بزمان أو مكان.

المصدر: مراد علة،المرجع السابق ،ص٨٠

ثالثا: أهمية اقتصاد المعرفة: تكمن أهمية اقتصاد المعرفة فيما يلي:

✓ يرغم المؤسسات على التجديد و الابتكار

- ✓ يقوم على نشر المعرفة و توظيفها و إنتاجها
- ✓ يحقق التبادل إلكترونيا
- ✓ يحقق مخرجات ونواتج تعليمية مرغوبة وجوهرية
- ✓ يعطي المستهلك ثقة أكبر و خيارات أوسع

المحور الثالث:المجتمع المدني ودوره في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

أولا: دور الايجابي للمجتمع المدني واقتصاد المعرفة في الوطن العربي

بما أن مجتمع المعرفة يقوم على مجموعة من الخصائص التي من المفروض أن تعطي دور كبير لمنظمات المجتمع المدني لكي يواكب جل التطورات الحاصلة في الوقت الراهن التي تتطلب وجود أشخاص ذو مستوى تعليم عالي وهذا من شأنه يزيد من دور المجتمع المدني في الوطن العربي ، وكذلك نمو متزايد في قوة العمل التي تمتلك المعرفة وتستطيع التعامل معها، وكذا استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أصبح التخلي عنها في الوقت الراهن أمر غير ممكن ، وجود مراكز بحوث قادرة على إنتاج المعرفة والاستفادة من الخبرات المتراكمة. إذا توفرت هذه الخصائص من شأنها تزيد من فعالية وقدرة المجتمع المدني ليكون كفيل للاضطلاع بدوره على أكمل وجه في الوطن العربي. [٢٣]

و تهيئة عمال معرفة وصناعها أن يكون لديهم معرفة وقدرة على التساؤل والربط والابتكار في المجال المعرفي و وجود مجتمع تعليمي: أي أن توافر ذلك المجتمع يعد أفضل البيئات لنمو اقتصاد المعرفة فعلى الأفراد مسؤولية التطوير والإبداع والتقدم، وإذا لم تتهيأ للمنظمات المجتمع المدني فرص التعلم فأن دورها للاستفادة من اقتصاد المعرفة سيبقى متأخرا عن التطور المرجو. [٢٤]

إن اقتصاد المعرفة يمثل الاقتصاد النامي و المتنامي نحو التكامل العالمي المتجه إلى الاقتصاد الواعي المفتوح. [٢٥] أي بمعنى أن اقتصاد المعرفة ليس منصب على مجتمع معين فهو متاح للجميع الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث ينبغي للدول النامية الاستفادة قدر الإمكان من اقتصاد المعرفة حتى يتسنى لها زيادة تفعيل منظمات المجتمع المدني. وبالرغم من تلك الأهمية لاقتصاد المعرفة،فأن دولنا العربية لازال دور المجتمع المدني فيها غير قادر على الاضطلاع بدوره على أكمل وجه.

و لتأكيد الدور الذي تضطلع به منظمات المجتمع المدني في بناء مجتمع المعلومات بأن الأسس الثابتة التي يركز عليها عملها مكنها من الوصول للمجموعات السكانية و كسب ثقتها ،و أدى هذا إلى كسب ثقة تلك المجموعات ومن خلال استغلال التقنيات الحديثة للمعلومات و الاتصالات عملت على تحسين أنشطتها الرئيسية و التواصل بكفاءة مع الجمهور ، ومن النشاطات التي يمكن أن تضطلع بها منظمات المجتمع المدني الذي يعد امتدادا للاقتصاد الاجتماعي الذي يهدف لنشر الوعي و تنمية اقتصاد الأسرة و تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة ، والمساهمة في اكتشاف المهن

الجديدة و رفع تحديات التشغيل و الشراكة في مجال البحث العلمي ،إذ أن ذلك سيعين على ظهور فرص جديدة و أسواق جديدة مبنية على المعرفة و الإبداع سيؤدي هذا لتوسيع فرص العمل، ومن النشاطات الأخرى لمنظمات المجتمع المدني زيادة دورها في تكييف العلاقات الاجتماعية و إشاعة التفاعل بين المواطن و الحكومة الالكترونية، و يؤدي دوره من خلال اللقاءات و المؤتمرات الدولية، زيادة على أن تعزيز الحوار بين الحضارات أصبح مسؤولية مشتركة يعمل بها صانعوا القرار من جهة النخب الفكرية و الإعلامية و مختلف مكونات المجتمع المدني [٢٦]

ثانيا: الإعلام كوسيط يساعد المجتمع المدني في بناء اقتصاد المعرفة في الوطن العربي

إن الاهتمام الكبير بالمعرفة مع تزايد ثروة المعلومات يوميا و وكثافة البحوث في هذا المجال و الدور المعرفي للفاعلين المختلفين في المجتمع و من بينهم المجتمع المدني و التي تضطلع بدور إنتاج المعرفة وتطبيقها وهو من أحد ركائز الحكم الراشد بجانب الدولة و القطاع الخاص

و يعتبر الإعلام من أقوى البنيات التي عرفها العالم، ومصدر قوتها يكمن ليس فقط في تلك الأموال الهائلة التي تستثمر فيها ، بها أيضا تأثير خطير بالنسبة للأفراد والجماعات والحكومات والأنظمة ناهيك عن التطورات والتقنيات التي تشهدها والتي تزيد من فاعليتها وشدة تأثيرها. [٢٧]

أي أن الإعلام له دور كبير في تزويد المجتمع المدني بالمعلومات و التطورات الحاصلة التي تمكنه من مواكبة المستجدات في إطار اقتصاد المعرفة

ولعل مجتمع المعلومات يبلور مفهوم الإعلام الجماهيري بصلته بكل مظاهر النمو وربط المواطن بقضايا التنمية و جعله طرفا فاعلا في الحياة السياسية و من ثم التأكيد على ارتباط مجتمع المعلومات بمجتمع المعرفة بوصف أن النشاطات القائمة على الإنتاج المعرفي هي النشاط العادي للإنسان و عماد مستقبله، و أن صناعة و تسويق و استخدام الوسائل الحديثة للتسجيل و الاتصال و الحواسيب و بنوك المعلومات هي الدلالات التي سيقوم عليها المجتمع الجديد ، لتحقيق بنية اتصالات قوية و آمنة قادرة على دعم بناء مجتمع المعلومات و دعم المعلوماتية داخل منظمات المجتمع المدني و جعله أكثر فاعلية و ديناميكية يتحقق من خلال تحديث و تطوير و توسيع شبكة الاتصالات الرقمية، ويتمكن المجتمع المدني مع بعضعها من خلال شبكة الانترنت، ورفع كفاءة العاملين في المنظمات المهنية و التقنية من خلال الدورات

ونجد وفق دراسات للأمم المتحدة عام ٢٠٠٠م أن مساهمة منظمات المجتمع المدني في الدخل القومي في الدول الصناعية المتقدمة تتراوح بين ٨ إلى ١٤% وهي متدنية في البلدان العربية و قد لا تصل في أحسن الحالات إلى ٣%

كما تهتم منظمات المجتمع المدني بالإعلام و الاتصال منذ حوالي ٣٠ سنة والذي كان أحد مواضيع لجنة اليونسكو المختصة المكلفة عام ١٩٧٧ ببحث القضايا المطروحة على الساحة آنذاك وتم استنباط معالم العولمة الإقتصادية و انعكاساتها و العلاقة بالنظام الإعلامي العالمي و منها تم التوصل لمجموعة استنتاجات بهدف بناء المجتمع الإعلامي الجديد و علاقة هذا بمنظمات المجتمع المدني ، وكان من مظاهر تلك العلاقة مشاركة وسائل الإعلام في التنمية و تدعيم السلم و التفاهم الدولي و تجنب العنف و العنصرية و الحروب [٢٨]

الخاتمة:

وفي الأخير نستخلص بأن للمجتمع المدني له دور في بناء اقتصاد المعرفة هذا إذا ما توفرت له كل الإمكانات و هذا ما تنشده من خلال بناء مجتمع معلومات و استخدام الإعلام و التكنولوجيات الحديثة ، و القيام بالعديد من الفعاليات و النشاطات التي تمس التنمية ،و فيما يخص الوطن العربي نجد أن دوره محدود نظرا للأنظمة السائدة في هذه الدول و حد الحريات التي يمتلكها في ممارسة نشاطاته، و محدودية التمويل، وقلة التعاون والتشابك والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني، وقلة إعداد المتطوعين بسبب ضعف ثقافة التطوع ، وقيود الإطار القانوني السائد في الوطن العربي،فضلا عن أن منظمات المجتمع المدني يواجه مشكلة عدم التنسيق و التشابك فيما بينها من جهة و غياب التنسيق بينها وبين القطاع الخاص و الحكومي من جهة ثانية، وقلة و عي و إدراك أهمية كل قطاع و الافتقاد إلى الخطة التي تعمل بها هذه الأطراف، على الرغم من وجود رؤية إستراتيجية متفائلة بدور مستقبلي أكبر لمنظمات المجتمع المدني في إتاحة المعلومات و تطوير المعرفة من خلال وجود بوادر لسياسات أكثر انفتاحا على المعلومات و مشاركة مجتمعة قد تحقق أداء أفضل في التنمية و اعتماد مشاريع معلوماتية و قواعد بيانات طموحة

قائمة المراجع:

١. رياض النعمان، المعجم القانوني من حرف الشين إلى حرف الياء الجزء الثاني،الطبعة الأولى.عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع، ٢٠١٣،ص ص ١٣٢٤-١٣٢٥
٢. المرجع نفسه ،ص١٣٢٦
٣. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،الطبعة الأولى.عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،٢٠٠٩،ص ٣٢٤
٤. عامر مصباح، معجم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ،الطبعة الأولى.القاهرة: دار الكتاب الحديث ،٢٠٠٩ ،ص ص ١٥٢ ـ ١٥٣
٥. عدنان أبو مصلح، معجم علم الاجتماع، الأردن:دار أسامة للنشر و التوزيع و دار المشرق الثقافي، ٢٠١٠ ،ص ٤١٩
٦. فرانك بيلي، معجم بلاكويل للعلوم السياسية،الطبعة الأولى،تر:مركز الخليج للأبحاث،الإمارات العربية المتحدة:دار بلاكويل للنشر،٢٠٠٤ ،ص ص ٦١٩-٦٢٠
٧. محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع،الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية للطبع و النشر و التوزيع، ٢٠٠٦ ،ص ٤١٦
٨. بسام عبد الرحمان المشاقبة،معجم المصطلحات البرلمانية والدبلوماسية،الطبعة الأولى.عمان:دار أسامة للنشر والتوزيع و نبلاء ناشرون و موزعون،٢٠١٥ ،ص ص ١٦١-١٦٢
٩. إسماعيل عبد الفتاح و زكريا القاضي، معجم مصطلحات حقوق الإنسان.الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب،٢٠٠٦ ،ص ٣٠٩
١٠. إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية عربي – انجليزي،الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، ٢٠٠٥ ،ص ١٩٩

١١. غي هرميه و آخرون، معجم علم السياسة و المؤسسات السياسية عربي-فرنسي- إنكليزي،تر: هيثم اللمع،الطبعة الأولى،بير وت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر والتوزيع، ٢٠٠٥،ص ٣٣٠

١٢. عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر،الطبعة الثالثة،الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية، ص ٣٩٣

١٣. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة،المرجع السابق،ص ٣٢٤

١٤. هايل عبد المولى طشطوش، الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية و الإقتصادية،الطبعة الأولى. عمان: دار الحامد للنشر و التوزيع،٢٠١٢ ،ص ص ١٣٨-١٣٩

١٥. رياض النعمان،المرجع السابق، ص١٣٢٤

١٦. محمد جمال مظلوم، دور مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي ، الحلقة العلمية: « دور مؤسسات المجتمع المدني و دورها في التوعية المرورية » الرياض، ٢٠١٣، ص ص٧-٨.

١٧. أحمد عبد اليونس و مدحت أيوب، اقتصاد المعرفة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، القاهرة،2006 ، ص ص ١١٧-١١٨

١٨. بولصباع رياض، التنمية البشرية المستدامة واقتصاد المعرفة في الدول العربية الواقع والتحديات دراسة مقارنة: الإمارات العربية المتحدة- الجزائر- اليمن، شهادة ماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص: الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة فرحات عباس، ٢٠١٢،ص٥١.

١٩. هدى زوير،عدنان داود، الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية،دار جرير للنشر،الطبعة الأولى،عمان،2010 ، ص ٦٥

٢٠. محمد أنس أبو الشامات،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، مجلة جامعة دمشق للمعلومات الاقتصادية و القانونية – المجلد ٢٨ – العدد الأول- ٢٠١٢،ص٥٩٧.

٢١. مراد علة، الاقتصاد المعرفي و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الأقطار العربية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أنموذجا ،ص ص ٥-٦ .

٢٢. محمد أنس أبو الشامات،اتجاهات اقتصاد المعرفة في البلدان العربية، المرجع السابق،ص٥٩٨.

٢٣. بولصباع رياض، المرجع السابق،ص٥٠.

٢٤. صادق علي طعان، الاقتصاد المعرفي ودوره في التنمية الاقتصادية ،ص٧٥.

٢٥. المرجع نفسه،ص١٠.

٢٦. ابراهيم سعيد البيضاني، دور منظمات المجتمع المدني في خلق مجتمع المعرفة. العراق: الجامعة المستنصرة ، الجمعة ٢:٥٠ ١٦ أغسطس ٢٠١٣

٢٧. علي بن ضميان العنزي،مدى توافق الاستثمار في وسائل التواصل الاجتماعي مع معايير اقتصاد المعرفة ، ورقة بحثية مقدمة للمنتدى الإعلامي السنوي السابع للجمعية السعودية للإعلام و الاتصال الإعلامي و الاقتصاد...تكامل الأدوار في خدمة التنمية ،ص ٦

٢٨. ابراهيم سعيد البيضاني، المرجع السابق